



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Temouchent University Belhadj
Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم : علوم مالية و محاسبية
التخصص : مالية مؤسسة

الموضوع :

استخدام مؤشرات التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات
الاقتصادية

-دراسة حالة مؤسسة بن هلال عين تموشنت-

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة ماستر أكاديمي

إعداد الطالبين:

جبور حنان

خلفة لبنى

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من :

رئيسا

مشرفا

ممتحنا

بن مسعود نصر الدين

درويش عمار

قريش محمد

السنة الجامعية: 2022-2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة شكر

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى الأستاذ الدكتور درويش عمار على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ، وعلى كل ما قدمه لنا من توجيهات قيمة وأراء سديدة.

كما أتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا على انجاز هذا العمل

واشكر كل من

شجعنا ولو بكلمة طيبة.

الإهداء

إلى :

الوالدين الكريمين حفظهما الله,

إلى كل أفراد أسرتي

إلى كل الزملاء

اهدي هذا العمل المتواضع

حنان

الإهداء

:أهدي ثمرة هذا العمل

الى رفيقة حياتي والحب والعاطفة، من كان دعائها سر نجاحي أغلى الحبايب أطال الله في عمرك وأدامك الله

تاجا فوق رأسي

-امي الغالية-

إلى من علمني أن أحمل اسمه بكل افتخار أرجوا من الله أن يرزقك الصحة والعافية وأن أرد إليك الجميل ولو

بقليل

- والدي العزيز -

.إلى إخوتي الذين كانوا سند لي في حياتي ودعم لي في كل خطوة أخطوها

إلى رفيقتي في المذكرة **جبور حنان** التي كانت دائما الاخت والصديقة التي اعتمدت عليها فإن الصديق الصالح

.نعمة أطال الله في عمرها وحفظها لأهلها

.إلى رفيقات عمري في الدراسة وفقني الله وإياهم في مشوارنا المهني

إلى أستاذي المحترم الدكتور "**درويش عمار**" الذي غمرنا طيلة مشوارنا الدراسي بالتقدير والاحترام والنصيحة

.والتوجيه والإرشاد والمساعدة

إلى كل من ساهم في تلقيني ولو بحرف في حياتي الدراسية إليكم جميعا أهدي هذا العمل

لبني

الفهرس

I	قائمة الجداول
I	قائمة الأشكال
I	قائمة المختصرات
I	قائمة الملاحق.
II	ملخص:
أ	مقدمة
1	الفصل الأول: التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول : ماهية التحليل المالي.....
3	المطلب الأول : نشأة وتعريف التحليل المالي
4	المطلب الثاني: تحليل المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة
8	المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية
11	المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالفشل المال
11	المطلب الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي
13	المطلب الثاني : النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي
16	المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي
17	المبحث الثالث : الدراسات السابقة
17	المطلب الأول : الدراسات الوطنية والعربية
20	المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية
22	مطلب الثالث : مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .
25	الفصل الثاني:

25	تحليل الوضعية المالية والتنبؤ بالفشل المالي
28	المبحث الأول: الإطار النظري لمؤسسة
28	المطلب الأول: تعريف المؤسسة بن هلال
28	المطلب الثاني: البطاقة الفنية
29	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
30	المبحث الثاني: التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي
30	المطلب الأول: إعداد الميزانية الوظيفية
31	المطلب الثاني: دراسة رؤوس الأموال العاملة واحتياجاتها
33	المطلب الثالث: دراسة مستوى الخزينة
34	المبحث الثالث: استخدام النسب المالية في بناء نموذج التنبؤ
34	المطلب الأول: نسب السيولة والتمويل
36	المطلب الثاني: نسب الربحية
37	المطلب الثالث: تطبيق نموذج springate التنبؤ بالفشل المالي
40	خاتمة العامة
43	قائمة المراجع
48	قائمة الملاحق

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
15	مؤشرات نموذج sherrord حسب درجة الخطر	(1-1)
30	الميزانية الوظيفية جانب الأصول	(1-2)
31	الميزانية الوظيفية جانب الخصوم	(2-2)
32	تغير رأس المال العامل	(3-2)
32	الاحتياج من رأس المال العامل	(4-2)
33	الخزينة الصافية	(5-2)
33.34	نسبة السيولة العامة	(6-2)
34	نسبة السيولة الجاهزة	(7-2)
34.35	نسبة التمويل الدائم	(8-2)
35	نسبة الاستقلالية المالية	(9-2)
36	نسبة ربحية الأصول	(10-2)
36	نسبة ربحية الأموال الخاصة	(11-2)
36.37	نسب نموذج sepringate	(12-2)
37	نتائج حساب نسب النموذج sepringate	(13-2)

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	رقم الشكل
29	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	01

قائمة المختصرات

الاختصار	المعنى
FRNG	رأس المال العامل الصافي
BFRex	احتياجات رأس المال العامل للاستغلال
BFRhex	احتياج رأس المال العامل خارج الاستغلال
BFR	احتياج رأس مال العامل
TN	الخزينة الصافية

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	ميزانية السنة المالية - جانب الأصول-2017	51
02	ميزانية السنة المالية -جانب الأصول- 2018	52
03	ميزانية السنة المالية - جانب الأصول - 2019	53
04	ميزانية السنة المالية - جانب الأصول- 2020	54
05	ميزانية السنة المالية - جانب الخصوم - 2017	55
06	ميزانية السنة المالية - جانب الخصوم - 2018	56
07	ميزانية السنة المالية - جانب الخصوم - 2019	57
08	ميزانية السنة المالية - جانب الخصوم - 2020	58
09	جدول حساب النتائج 2017	59.60
10	جدول حساب النتائج 2018	61.62
11	جدول حساب النتائج 2019	63.64
12	جدول حساب النتائج 2020	65.66

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه أدوات التحليل المالي في التنبؤ المبكر بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية، بحيث تعرضت بالذكر في جانبها النظري لمختلف مؤشرات ونسب التحليل المالي وكذا أهم النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي.

أما الجانب التطبيقي فمنا بالدراسة لحالة مؤسسة بن هلال المختصة في البناء، وذلك انطلاقاً من المؤشرات المالية والنسب المتحصل عليها بعد تحليل القوائم المالية لهذه المؤسسة للفترة الممتدة ما بين 2017-2020 وذلك باستخدام نموذج springate .

وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هذا نموذج له قدرة على التمييز بين فشل واستمرارية المؤسسة، وأن المؤسسة محل الدراسة تتمتع بالتوازن المالي ولها وضعية مريحة ، كما أنها غير مهددة بخطر الفشل ولها القدرة على الاستمرارية في نشاطها.

كلمات مفتاحية : قوائم مالية، تحليل مالي، فشل مالي، نماذج تنبؤ.

This study aims to emphasize the role that financial analysis tools can play in early forecasting of an economic institutions financial failure, so it discusses in its theoretical aspect the various indicators of financial analysis ratios and the most important models used in predicting financial failure. this study examined the ban hillel corporation , which specializes in construction , on the basis of this institution between 2017 and 2020 using the springate model is able to distinguish between failure of the institutions continuity and the institution under study enjoying financial balance and a comfortable position , as it is not threatened with collapse , and it is able to continue in its activity.

Keywords : financial statements , financial analysis , financial failure , forecast models .

مقدمة

أدت التطورات الاقتصادية إلى تعقيد وتوسع أنشطة المؤسسات الاقتصادية ولم تعد النتائج التي تظهرها القوائم المالية الختامية قادرة على تقديم صورة متكاملة عن نشاط المؤسسة؛ الأمر الذي استدعى تعزيز المؤسسة بأدوات تحليل مالي تضمن لها وضع سياسة مالية ذات نجاعة؛ إذ يعتبر التحليل المالي عملية تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة لدورة استغلال معينة أو عدة دورات، بحيث يهتم الأطراف أصحاب المصلحة بالمركز المالي للمؤسسة من أجل بمعرفة نقاط قوتها وضعفها من المنظور المالي. وللوصول لهذا الغرض يتم الاعتماد في التحليل على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وكذا التنبؤ بالوضعية المستقبلية بناء على مجموعة من النماذج، ومن بينها نموذج sepringate المعتمد في دراستنا، وذلك من أجل إعطاء إنذار مبكر بالخطر أو الفشل المالي مما يسمح للمؤسسة باتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب .

الإشكالية: من أجل الإحاطة بالموضوع تم طرح الإشكالية التالية:

ما دور المؤشرات التحليل المالي للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

والتي تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

__ ما هو التحليل المالي و مدى فعاليته في المؤسسة ؟

__ ما هي أهم المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في تحليل الوضع المالي للمؤسسة ؟

__ ما مفهوم التنبؤ بالفشل المالي؟ وما هي أسبابه ؟

__ ما هي النماذج التي يمكن الاعتماد عليها في التحليل والتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات ؟

فرضيات الدراسة: بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة بأسلوب منهجي تم اقتراح الفرضيات التالية كإجابات مسبقة:

__ يساهم التحليل المالي في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة وبناء السياسة المالية المناسبة؛

__ استخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية يساعد في الحكم على الوضعية المالية الحالية للمؤسسة؛

__ تسمح نماذج التنبؤ بالفشل المالي بالكشف المبكر عن احتمالية حدوث الفشل المالي وتساعد في اتخاذ القرارات المالية التصحيحية في الوقت المناسب.

أهداف الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى:

- __ إبراز أهمية التحليل المالي كأداة للتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة .
- __ تطبيق أدوات التحليل المالي للتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية .
- التأكد من إمكانية استخدام نماذج التنبؤ المالي في المؤسسة الاقتصادية ونجاحتها في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

حدود الدراسة:

- __ **البعد المكاني:** لقد تمت هذه الدراسة في مؤسسة بن هلال المختصة في البناء ومقرها بولاية عين تموشنت.
- __ **البعد الزمني:** غطت الدراسة الميدانية الفترة ما بين 2017 و2020.

منهج الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي، بحيث تم استخدام المنهج الوصفي من اجل وصف ظاهرة الفشل المالي والمنهج التحليلي من اجل تحليل القوائم المالية.

هيكل الدراسة:

__ قصد الإحاطة بمضمون البحث تم الاعتماد على التقسيمات التالية:

الفصل الأول الذي يحمل عنوان التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل المالي تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث ، المبحث الأول ماهية التحليل المالي و المبحث الثاني عموميات حول التنبؤ بالفشل المالي أما المبحث الثالث الدراسات السابقة .أما الفصل الثاني كان بعنوان تحليل الوضعية المالية والتنبؤ بالفشل المالي و تم تخصيصه لدراسة الحالة ، قسمناه إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول الإطار النظري للمؤسسة والمبحث الثاني التحليل باستخدام المؤشرات التوازن المالي أما المبحث الثالث استخدام النسب المالية في بناء نموذج.

الفصل الأول:

التحليل المالي لغرض التنبؤ بالفشل
المالي

تمهيد :

يعتبر التحليل المالي من أهم العناصر الأساسية في المؤسسة الاقتصادية ، بحيث يساهم التحليل المالي في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها ، والتنبؤ بالفشل المالي لمؤسسة في المستقبل .

حيث يعمل المسير المالي بعدة طرق من أجل تقييم الوضع المالي لمؤسسة وذلك من خلال التحقق من المؤشرات والنماذج المالية المطبقة على المؤسسة حتى لا تقع في حالة الفشل ، وما ينتج عنها من نتائج سلبية. يستخدم المسير المالي النسب المالية في التحليل كوسيلة سهلة الاستخدام تمكنه من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة

ونظرا لما عرفه التحليل المالي من تحولات عميقة خلال السنوات الأخيرة سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ثلاث مباحث على النحو التالي :

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

المبحث الثاني : عموميات حول التنبؤ بالفشل المالي

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المبحث الأول : ماهية التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي من أهم العناصر الأساسية في المؤسسة الاقتصادية، وذلك لضرورة تملّي متطلبات التسيير من التخطيط والرقابة والتقييم، كما يساهم التحليل المالي أيضا في الاستخدام الفعال للأموال التي تم الحصول عليها ، والتنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة في المستقبل، بحيث أصبحت تتزايد أهمية التحليل المالي يوما بعد يوم بسبب تنامي دوره ودخول المؤسسات أسواق رأس المال.

المطلب الأول :نشأة وتعريف التحليل المالي

سنتطرق في هذا المطلب إلى نبذة تاريخية عن التحليل المالي ومفهومه .

1_ نظرة تاريخية عن التحليل المالي

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية ، إضافة إلى ذلك فان الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929-1933 كان لها اثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي.

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا حيث اظهر المصرفيون و المقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة ، ومع تطور المؤسسات و وسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من أهدافها تامين الاختيار الجيد و تامين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة على مساهمة الادخار العمومي .

كم أن تزايد حجم العمليات و تحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها و استنتاج تطوير سير المؤسسة المالية ، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها و تحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج و الإنتاجية (دادى عدون، 1999، الصفحات 13-14) .

2- مفهوم التحليل المالي:

يعرف التحليل المالي على انه مجموعة الطرق التي تمكننا من تقدير الوضعية المالية الماضية والحالية ، وتساعدنا على اتخاذ قرارات التسيير المناسبة والتقييم للمؤسسة . ويعرف أيضا على انه عبارة عن الطرق التي تسمح بتقييم الوضعية المالية الماضية والحالية التي تساعد على اتخاذ قرارات التسيير المنسجمة وتقييم المؤسسة ، هدفه التشخيص الكامل للسياسة المالية المتبعة من طرف المؤسسة في السنوات المالية الأخيرة ، ويعرف أيضا على انه وسيلة أساسية للمؤسسة وذلك للتداول مع محيطها ليس فقط ماليا بل كذلك صناعيا وتجاريا.

وعليه ، فالتحليل المالي يعتبر تشخيصا شاملا وتقييما للحالة المالية لفترة زمنية ماضية معينة من نشاط المؤسسة والوقوف على الجوانب الايجابية والسلبية من السياسة المتبعة ، باستعمال أدوات وسائل تتناسب مع طبيعة الأهداف المراد تحقيقها . (لسلوس، 2012، صفحة 13)

__ عملية منظمة لمعالجة البيانات المالية المتوفرة لدى المؤسسة ، من أجل الحصول على المعلومات التي تستخدم في عملية اتخاذ القرار، وتقييم أداء المؤسسات التجارية و الصناعية في الماضي والحاضر وما هو متوقع منها في المستقبل ، من خلال المخاطر التي تهددهم والفرص المحتملة وكيف سيتعاملون معها .

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة رؤوس الأموال العاملة

سنتطرق في هذا مطلب إلى مؤشرات التوازن المالي بعد أن يصوغ المحلل المالي الموازنة بإجراء تعديلات على العناصر المختلفة للأصول والخصوم ، يبدأ بدراسة وتحليل المركز المالي للمؤسسة ، بالاعتماد على مؤشرات وتعرف بمؤشرات التوازن المالي.

أولا- رأس المال العامل (الصافي أو الدائم):

يعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تستعين بها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل ، وهناك من يطلق عليه هامش أمن المؤسسة ، ويظهر رأس المال العامل مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها والمتمثلة في جمود بعض العناصر عن الحركة من الأصول المتداولة ، كتوقف حركة بعض المحزونات ، أو تعسر تحصيل بعض الحقوق فتتحول إلى أصول ثابتة ، فتكون المؤسسة قد هيأت لذلك أموالا دائمة لتغطيتها ، وبالتالي تكون قد أجرت ملائمة بين سيولة الأصول واستحقاقية الخصوم ، إن احتياط المؤسسة برأس مال عامل لا يخلو من تكلفة ، فالأموال الدائمة مرتفعة التكلفة ، فإذا كانت هذه الأموال أموالا

خاصة فان أصحابها من المساهمين ينتظرون مقابلا عن توظيف أموالهم ويتمثل في الربح ، وإذا كانت قروضا طويلة الأجل ، فأصحابها ينتظرون مقابل ذلك فائدة ، وان لجوء المؤسسة إلى الأموال الدائمة يكون في العادة لاقتناء استثمارات منتجة وليس لمقابلة أصول جامدة ، وعليه فيجب على المؤسسة الاحتفاظ بأدنى رأس مال عامل يوفق بين عامل التكلفة وعامل الخطر.

في وضعية ثانية ،قد تتغاضى بعض المؤسسات عن الاحتياط برأس مال عامل سعيا وراء التوظيف الكامل لمواردها المالية ، سواء في شكل الأموال دائمة أو في شكل قروض قصيرة الأجل ، وبالتالي تكون المؤسسة فهذه الوضعية قد غطت أصولا ثابتة بديون قصيرة الأجل ، وهنا يكمن الخطر في أمد قصير ، وقد تعجز المؤسسة عن تسديد المستحقات فتصبح في عسر مالي رغم أن استثماراتها قد تكون ضخمة .

وهناك من يستخدم مؤشر رأس المال العامل كدليل للاحتياط لبعض الطوارئ في الأجل القصير ، وبالتالي يتمثل في كون المؤسسة قد خصصت أصولا متداولة إضافية ضمانا للتغطية الكلية للديون قصيرة الأجل ، فإذا عجزت بعض المخزونات أو بعض الحقوق في التحول إلى سيولة مقارنة بما يقابلها من ديون قصيرة الأجل، تكون هذه الإضافة من الأصول المتداولة كافية لاستدراك العجز في السيولة .

ويحسب رأس المال العامل بإحدى العلاقتين التاليتين :

من الأعلى الميزانية:

رأس المال العامل الصافي الإجمالي = الموارد دائمة - الاستخدامات المستقرة .

$$FRNG = RD - ES$$

من الأسفل الميزانية :

$$FRNG = (Eex + EHex + Et) - (Rex + RHex + Rt)$$

حتى وان كان يفضل استخدام رأس المال العامل كأحد المؤشرات التوازن في الأجل الطويل، إلا أن هذا المؤشر قد يتغير في الأجل القصير بتغير احد أو كل المتغيرات المكونة له بالزيادة أو النقصان ، ومن العوامل التي تغير في حجمه نذكر : (لسلوس، 2012، الصفحات 31-33)

● **بالزيادة**

زيادة الأموال الخاصة وزيادة القروض طويلة الأجل .

التنازل عن بعض الأصول الإنتاجية.

● **بالنقصان :**

اقتناء أصول إنتاجية .

تسديد القروض طويلة الأجل .

نقصان قيمة الأموال الخاصة .

ثانياً_ الاحتياجات في رأس المال العامل BFR:

تعريفه : احتياجات رأس المال العامل هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدورية في المؤسسة أثناء دورة نشاطها عليها أن تغطي مخزوناتا بالديون قصيرة الأجل ، فإذا كانت هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة ، وتتغير احتياجات رأس المال العامل من سنة إلى أخرى تماشياً مع تغير نشاط المؤسسة. (زغيب و بوشنقىر، 2010، صفحة 35)

احتياجات رأس المال العامل = (استخدامات الاستغلال + استخدامات خارج الاستغلال) - (موارد الاستغلال + موارد خارج الاستغلال).

أنواع الاحتياجات في رأس مال العامل

يمكننا تجزأت الاحتياجات في رأس مال العامل إلى احتياج في رأس مال العامل للاستغلال واحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال تبعا لعلاقة عناصره بالنشاط .

الاحتياج في رأس مال العامل للاستغلال : يتميز بانتظام عناصره إلى دورة الاستغلال سواء كانت مخزونات أو حقوق أو ديون ، ويحسب بالعلاقة التالية .

$$\text{BFRex} = \text{Eex} - \text{Rex}$$

الاحتياج في رأس مال العامل خارج الاستغلال: يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الاستثنائية وغير الرئيسية ، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{BFRhex} = \text{EHex} - \text{RHex}$$

الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي يتشكل من مجموع الرصيدين السابقين :

$$\text{BFR} = \text{BFRex} + \text{BFRhex}$$

(بلعوم، صفحة 43)

ثالثا-الخزينة:

يعتبر تسيير الخزينة المحور الأساسي في تسيير السيولة ، ويظهر التضارب بوضوح بين السيولة والربحية، فزيادة قيمة الخزينة تزيد من مقدرة المؤسسة على تسديد المستحقات بسرعة ، ويتبدد معها مشكل وفاء المؤسسة بالتزاماتها نحو دائنيها .

إن احتفاظ المؤسسة بخزينة أكثر من اللازم ، يجعل من السيولة جامدة غير مستخدمة في دورة الاستغلال ، وإن تسرع المسيرين في احتفاظ بالسيولة لغرض الوفاء ، يحرم المؤسسة من ميزة كسب مدينيها ، فالمؤسسات في السوق تتنافس على كسب المزيد من العملاء بواسطة تسهيلات الدفع . بينما نقصان قيمة الخزينة ، معدومة أو ما دون الصفر ، معناه إن المؤسسة فضلت توظيف السيولة في دورة الاستغلال بدل استبقائها جامدة و بالتالي زيادة الربحية ، لكنها ضحت بالاحتياط بالوفاء بالديون المستحقة ، وقد ينتج عن هذا تبعات سلبية

في التحليل المالي، كلما كانت الخزينة تقترب من الصفر بقيمة موجبة، واكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة فقط كان مفضلاً، حيث توفق بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال و تسديد المستحقات التي انقضى أجلها.

وتحسب الخزينة بإحدى العلاقتين التاليتين: (لسلوس، 2012، صفحة 35)

الخزينة = الاستخدامات الخزينة - الموارد الخزينة

$$TNG = ET - RT$$

$$TNG = FRNG - BFR$$

المطلب الثالث : التحليل المالي بواسطة النسب المالية

1_ تعريف النسب المالية:

يمكن تعريف النسب المالية بعدة تعريفات منها :

علاقة بين رقمين من الأرقام الميزانية أو جدول حسابات النتائج بحيث تؤدي عملية المقارنة إلى إعطاء نتائج ذات معنى فيما يخص الوضع المالي للمؤسسة.

وتكون عملية الحكم على نتائج النسب غالباً في شكل مقارنة داخلية، بين عدة مؤسسات مع ملاحظة أنه:

__ لا يكون للنسب أي معنى إذ لم تكن مقاسة مع نسب نموذجية للمؤسسة أو للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه.

__ يجب ربط النسب بالنتائج المالية للمؤسسة عند وجود انحرافات كبيرة في القيمة النموذجية لها.

__ يمكن حساب عدد كبير جدا من النسب المالية لنفس المؤسسة إلى أنها ليست جميعا ذات معنى مهم لذا يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها ويتفادى النسب المتشابهة أو ذات المعنى المتطابق. (عطية، ابراهيم، 2005، صفحة 57)

2_ أنواع النسب المالية

1_ **النسب السيولة:** تشير السيولة إلى مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها التجارية عندما يحين ميعاد استحقاقها أي أن الأصول تتحول إلى النقدية وتستخدم هذه الأخيرة في سداد التزاماتها.

1.1_ **نسبة السيولة العامة:** تعتبر هذه النسبة مقارنة بين الأصول المتداولة مع الخصوم قصيرة الأجل وتحسب بالعلاقة التالية.

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

2.1_ **نسبة السيولة الجاهزة:** تعد هذه النسبة أكثر صرامة في قياس سيولة المؤسسة، لأنها تعتمد على القيم الجاهزة المتوفرة لدى المؤسسة، للوفاء بالتزاماتها القصيرة الأجل دون اللجوء إلى بيع جزء من مخزونات أو تحصيل مدينتها وتحسب بالعلاقة التالية :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{الأصول المالية الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}} \quad (\text{أندراوس، 2007، صفحة 88})$$

2- **نسب النشاط أو نسب الأداء :** تمكن أهمية هذه النسب في كونها أداة لقياس فعالية إدارة المؤسسة في استغلال مواردها وإدارة موجودتها، حيث تحدد مقدار مساهمة كل عنصر مستثمر ضمن أصول المؤسسة تحقيق رقم أعمال، ويتم حساب مختلف هذه النسب كالتالي: (طه، 200، صفحة 509)

$$1. \text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

$$2. \text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

$$3. \text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

$$4. \text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{365}{\text{معدل دوران الحسابات المدينة}}$$

5. متوسط فترة الدفع = 360 / معدل دوران الحسابات الدائنة .

3_ نسب التمويل : تقوم المؤسسة بتحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل ، زمن أهم هذه النسب مايلي :

3.1- نسبة التمويل الدائم: تعتبر هذه النسبة صياغة أخرى لرأس المال وهي تشير إلى مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة وتحسب بالعلاقة التالية: (عمير، علالي، 2016-2017، صفحة 27)

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = (\text{الأموال الخاصة} + \text{الخصوم غير الجارية}) / \text{الأصول غير الجارية}$$

3.2_ نسبة التمويل الذاتي: تعتبر هذه النسبة عن مدى تغطية المؤسسة لأصولها الخاصة وبالتالي تساعد في تحديد حجم القروض طويلة لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل كهامش أمان وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الذاتي} = \text{الأموال الخاصة} / \text{الأصول غير الجارية}$$

3.3_ نسبة الاستقلالية المالية: تعتبر من مدى استقلالية المؤسسة مالية ومدى اعتمادها على أموالها الخاصة وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع ديون}$$

حيث: مجموع ديون = الخصوم الجارية + الخصوم غير الجارية

4_ نسبة ربحية الأصول : تبين هذه النسبة ما استخدام من أصول للحصول على النتيجة وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة الأصول المتداولة من نتيجة إجمالية ، فالعبرة ليس في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول. تكتب نسبة ربحية الأصول كما يلي :

$$\text{نسبة ربحية الأصول} : \text{النتيجة الإجمالية} / \text{مجموع الأصول} * 100$$

4.1_ نسبة ربحية الأموال الخاصة : تمثل النسبة مردودية الأموال الخاصة ، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين (الملاك)، تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية وتمثل أهم النسب المالية لان الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين (الملاك) ، وكلما

كانت هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، وتكتب هذه النسبة كما يلي : (لسلوس، 2012، صفحة 52)

$$\text{نسبة ربحية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} * 100\%$$

المبحث الثاني: عموميات حول التنبؤ بالفشل المالي

زاد اهتمام الباحثين بإجراء دراسات تهدف إلى تحليل المؤشرات التي يمكن أن توجههم في التنبؤ باحتمالات الفشل المالي نتيجة تزايد حالات الإفلاس، وفشل المؤسسات، والضرر الكبير للمساهمين والمقرضين، ظهرت العديد من النماذج المختلفة للفشل المالي والتي تستخدم كتحذير مبكر للفشل المالي قبل حدوثه في فترة زمنية مناسبة.

المطلب الأول : مفهوم التنبؤ بالفشل المالي

أولاً . مفهوم الفشل المالي : يرتبط مفهوم الفشل المالي مع العديد من المفاهيم والمصطلحات الأخرى ذات صلة مثل الإعسار المالي، والتعثر المالي، والإفلاس، وإعادة التنظيم، التوقف عن العمل، ويمكن القول إن هناك نوعين للفشل يمكن التمييز بينهما : (يوسف، 2013، صفحة 504)

1_ حالات الفشل مع القدرة سداد الالتزامات solentfailures : في هذه الحالة يتم إيقاف النشاط نظر لان المؤسسة تحقق خسائر فقط دون تحقيق الأرباح، على الرغم من أنه يكون لديها أموال كافية لسداد كافة ديونها.

2_ الفشل عدم القدرة على سداد الالتزامات insolventfailure : هذه الحالة أكثر تحديدا من الحالة السابقة ولها مفهوم قانوني، حيث تتوقف المؤسسة عن العمل نتيجة عدم قدرتها على سداد التزاماتها .

__ يعد التنبؤ بالفشل المالي عملية قياس بالمستقبل يتم بناءه عن طريق البيانات الحالية أو الماضية من أجل اتخاذ قرارات للتخلص من الاستثمارات الخطرة، أو اتخاذ إجراءات التي تقلل من الخسائر المحتمل حدوثها.

ثانيا: أسباب الفشل المالي: خلصت معظم الدراسات التي تعرضت لأسباب الفشل على أنها ترجع إلى عوامل مختلفة، حيث بينت دراسة Dun and Brad street أن هناك خمسة أسباب تؤدي إلى فشل المؤسسات

وأبرزها عدم أهلية الإدارة، و كانت النسبة 93.2% ثم الإهمال بنسبة 3% تليها الكوارث بنسبة 0.9% الاحتيال والتزوير 0.7%.

1_ الأسباب الداخلية: (حمدي،اسماعيل، 2010، صفحة 45)

_ ضعف الإدارة وعدم إتباعها الأساليب العلمية..

_ عدم كفاءة السياسات التشغيلية المختلفة مثل سياسات البيع و التسعير و الإنتاج.

_ إجراء توسعات غير مطلوبة و اللجوء إلى التكنولوجيا غير متطورة.

_ تمويل جزء من موجودات الثابتة من المطلوبات المتداولة..

_ سوء التجهيزات الداخلي و الموقع غير المناسب. (الوتار، 2010، صفحة 13)

2_ الأسباب الخارجية: (الغصين، 2004، صفحة 28)

_ الظروف الاقتصادية المحيطة ببيئة المؤسسة المنافسة وعدم توافر مصادر التمويل اللازمة لإجراء التوسعات الضرورية .

_ ارتفاع كلفة مصادر التمويل.

_ ظاهرة العولمة ومالها تأثير كبير على الفشل كثير من الشركات بسبب سيطرتها الشركات العملاقة على أسواق الكثير من البلدان وخاصة البلدان النامية ،مما أدى إفلاس الكثير من الشركات.

ثالثا. مراحل الفشل (حمدي،اسماعيل، 2010، صفحة 67)

مما لاشك فيه أن المؤسسة لا تصبح متدهورة فجأة أو بصورة غير متوقعة وإنما تكون هناك بعض المؤشرات التي يمكن معالجتها من قبل الإدارة مثل التغيير في الطلب على المنتجات التزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء بدون رأس مال عامل.

1.مرحلة التدهور المال: هي عدم قدرة المؤسسة على الحصول على الأموال الضرورية و اللازمة

لتغطية ديونها المستحقة، وهذه المرحلة يمكن معالجتها ولكن تأخذ المعالجة فترة طويلة من الزمن.
كإجراء تعديل في السياسات المالية في المؤسسة أو تغيير الإدارة ، أو العمل على إصدار أسهم إضافية
و معظم المؤسسات التي تمر على هذه المرحلة تعالج بنجاح إذا اكتشفت الخلل في الوقت المناسب واتخاذ
الإجراءات المناسبة.

2. مرحلة الفشل الكلي: تعتبر هذه المرحلة نقطة حرجة فشل المؤسسات، حيث يصبح هذا الفشل محققا
و تنتهي كل محاولات الإدارة للحصول على التمويلات إضافية بسبب تجاوز الالتزامات الكلية قيم أصول
الوحدة ويصبح الفشل الكلي و الإفلاس محققا بالخطوات القانونية.

المطلب الثاني : النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي

1. نموذج Altman and Mc cough 1974

__ يعتمد هذا النموذج على خمسة نسب مالية معروفة تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع يرمز له
بالرمز Z ويعتبر هذا النموذج تعديلا لنموذج التمان الذي وضعه سنة 1968 ، يتم التعبير عن هذا
النموذج رياضيا كالتالي : (شبانى، 2016)

$$Z = 0.012X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.006X_4 + 0.010X_5$$

X_1 = صافي رأس المال العامل / مجموع الأصول .

X_2 = الأرباح المحتجزة / مجموع الأصول .

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مجموع الخصوم .

X_4 = القيمة السوقية للأسهم / مجموع الخصوم .

X_5 = المبيعات / مجموع الأصول.

بموجب هذا النموذج قسمت المؤسسات من أجل قدرتها على الاستمرارية إلى ثلاث فئات :

الفئة الأولى : فئة المؤسسات الناجحة وهي تلك المؤسسات التي تكون فيها قيمة Z مساوية ل 2.99 أو أكثر.

الفئة الثانية : فئة المؤسسات المشكوك في إمكانية استمراريتها ، أي التي يحتمل إفلاسها والتي تكون قيمة Z فيها أقل من 1.81.

الفئة الثالثة: فئة المؤسسات التي صعب التنبؤ بوضعها وهي التي تكون قيمة Z فيها محصورة بين 1.81 و 2.99 فهي تحتاج إلى دراسة تفصيلية.

2 نموذج Springate 1978

استخدم الباحث الكندي Gordan springate عام 1978 أسلوب التحليل التمييزي المتعدد لاختيار أفضل أربع نسب مالية حصلت على نسبة 92.5% لقدرتها على التمييز بين 20 شركة ناجحة و 20 شركة أعلنت إفلاس أو تم تصفيتها ، يتم التعبير على هذا النموذج رياضيا في الصيغة التالية : (بوصوف، 2019)

$$Z=1.3X1+3.07X2+0.66X3+0.4X4$$

= رأس المال العامل / مجموع الأصول X1.

= الأرباح قبل الضرائب والفوائد / مجموع الأصول X2.

= صافي الربح قبل الضرائب / مجموع الخصوم X3.

= صافي المبيعات / مجموع الأصول الثابتة X4.

كما ارتفعت قيمة Z فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للمؤسسة ، أما إذا كانت Z أقل من 0.862 أي 86.2% فإن المؤسسة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس.

3. نموذج كيدا (Kida , 1980) : اعتمد النموذج على أسلوب التحليل المتعدد لاختيار خمسة نسب مالية ، استطاعت أن تصنف بدقة وصلت إلى 90% ، (20) شركة ناجحة و (20) شركة فاشلة خلال الفترة من (1974- 1975) ، حسب الصيغة التالية : (الشيخ، 2008، صفحة 90)

$$Z= 1.042X1+0.42X2-0.461X3-0.463X4+0.271X5$$

$$X1 = \text{الأرباح قبل الضرائب} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X2 = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الخصوم} .$$

$$X3 = \text{الأصول الجارية} / \text{مجموع الخصوم الجارية} .$$

$$X4 = \text{صافي المبيعات} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X5 = \text{أموال الخزينة} / \text{مجموع الأصول} .$$

وكلما ارتفعت قيمة (Z) ، فإنها تشير إلى سلامة المركز المالي للشركة ، أما إذا كانت (Z) أقل من صفر فإن الشركة تصنف على أنها مهددة بخطر الإفلاس .

4. نموذج Sherrod 1987

يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي ، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة ، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات ، حسب الصيغة التالية: (الشيخ، 2008 ، الصفحات 101-102)

$$Z=17X1+9X2+3.5X3+20X4+1.2X5+0.10X6$$

$$X1 = \text{رأس المال العامل} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X2 = \text{الأصول النقدية} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X3 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X4 = \text{الأرباح قبل الفوائد والضرائب} / \text{مجموع الأصول} .$$

$$X5 = \text{مجموع الأصول} / \text{مجموع الخصوم} .$$

$$X6 = \text{مجموع حقوق المساهمين} / \text{الأصول الثابتة الملموسة} .$$

وبناء على عدد نقاط (Z) ، يجري تصنيف الشركات إلى خمس فئات حسب قدرتها على الاستمرار ، وهذه الفئات هي :

الجدول (1-1) : مؤشرات نموذج Sherrord حسب درجة الخطر

الفئة	درجة المخاطرة	(Z)
الأولى	الشركة غير معرضة لمخاطر الإفلاس	$Z \geq 25$
الثانية	احتمال قليل للتعرض لمخاطر الإفلاس	$25 > Z \geq 20$
الثالثة	يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس	$20 > Z \geq 5$
الرابعة	الشركة معرضة لمخاطر الإفلاس	$5 > Z \geq -5$
الخامسة	الشركة معرضة بشكل كبير لمخاطر	$Z < -5$

المصدر : (الشيخ، 2008، صفحة 102)

5. نماذج أخرى: توجد نماذج أخرى بحثت في الموضوع نفسه، نذكر منها: دراسة (Deakin 1972)، ودراسة Argenti 1976 ()، ودراسة Ohlson 1980 ()، ودراسة Casey 1986 ()، ودراسة 1993 Cammpell، وقد اهتمت جميع هذه الدراسات بموضوع الفشل المالي.

المطلب الثالث: العلاقة بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي

التنبؤ بالفشل المالي وهو يعني التنبؤ بعدم قدرة المؤسسة على مواجهة وسداد التزاماتها المستحقة للغير بكامل قيمتها، حيث تكون أصولها اقل في قيمتها الحقيقية من قيمة خصومها. أما التحليل المالي فهو خطوة ضرورية لتخطيط المالي المستقبلي ، و يعرف التحليل المالي على انه دراسة تحليلية للقوائم المالية عن طريق مجموعة من الأدوات والأساليب ، و يعتبر بمثابة الأداة التشخيصية للمؤسسة كما يعمل على كشف نقاط القوة و الضعف مما يساعد في التنبؤ بالفشل المالي . من خلال ذلك نلاحظ أنه توجد علاقة تكاملية بين التحليل المالي والتنبؤ بالفشل المالي عن طريق استخدام بعض المؤشرات و النسب المالية في بناء نماذج من بينها springate المعتمد في دراستنا قصد تحليل الوضعية المالية للمؤسسة قبل حدوث الفشل أو الخطر التي ستكون عليه في المستقبل بغرض اتخاذ القرارات المناسبة.

المبحث الثالث : الدراسات السابقة

المطلب الأول : الدراسات الوطنية والعربية

1. دراسة (مطر محمد، 2001) بعنوان طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة

بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن، مجلة البصائر ، جامعة البترا ،، مجلد، 4 العدد 1. هدفت هذه إلى التعرف على الطبيعة المؤشرات التي يستخدمها المدققون والمحللون الماليون في الأردن وأهميتها في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات ،ومن ثم التعرف على أوجه التشابه ومجالات الاختلاف الموجودة بين هاتين الفئتين . من حيث طبيعة هذه المؤشرات ،أو أهميتها النسبية ،ولغرض تحقيق أهداف الدراسة ،استخدم الباحث استبانته وزعت على عينة الدراسة المكونة من 28مدقق حسابات ،و35محللا ماليا،التي تقوم عليها عملية التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة ، إذا أعطى المدققون الأفضلية للمؤشرات المالية على حساب المؤشرات غير المالية،بينما يعطي المحللون الماليون نظرة متوازنة تجاه نوعي المؤشرات ،حتى مع وجود تفضيل طفيف للمؤشرات المالية.توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ لكل منها ،حيث يفضل المدققون نسب الربحية ،بينما يفضل المحللون الماليون نسب الملاءة والسيولة.

2. دراسة(إدريس رشيد حسن محمد، 2005) بعنوان دور التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات، جامعة

السودان العلوم التكنولوجيا هدفت دراسة إلى التحليل المالي هو استخراج مجموعة من مؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ، ويساهم في تحديد الأهمية المالية من خلال المعلومات التي توفرها القوائم المالية .المالية الأهمية المتزايدة للتحليل المالي والمؤشرات المالية ،هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة المؤشرات وفعاليتها وأهميتها النسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات . ولتحسين المنفعة المحققة بما في ذلك اتخاذ القرار كشفت الاختبارات الإحصائية التحقق من الفرضيات ومبررات الدراسة . أهم النتائج : مسؤولية المدققين والمحللين الماليين والمحاسبين في تقديم إنذار مبكر لحالات الفشل الشركات ، ووجود علاقة مباشرة بين التحليل المالي والتخطيط الجيد ، وتأثير مباشرة بين النسب المالية والرقابة.

3.دراسة(سلام نواف عبد المومني2011) بعنوان تطوير النموذج لتنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات

المالية وغير المالية، المحاسبة ،عمان :كلية الأعمال – جامعة عمان العربية. سعت دراسة إلى تطوير نموذج

هادف للتنبؤ بالفشل المالي بناء على 22 مؤشرا ماليا 4 مؤشرات غير مالية أخرى ، تم جمعها من البيانات المالية ل 24 شركة مساهمة الصناعية ، منها 12 شركة فاشلة و 12 شركة غير فاشلة تم الاحتمال على الانحدار الخطي . و التحليل التمييزي ، توصلت دراسة إلى نموذج له قدرة على تصنيف .

4.دراسة (شريف خالد حسن مكاوي 2011) بعنوان دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي

للمؤسسات الصناعية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا هدفت الدراسة إلى شرح التحليل المالي ومؤشراته في التنبؤ بالفشل المالي الذي يعتمد على طريقة المقارنة ، وذلك لمعرفة الانحرافات التي تتعرض لها المؤسسة قبل حدوثها من أجل تلبية أسبابها ، والذي بدوره اعتمد على دراسة سابقة والمنهج الاستنباطي للتعرف على المشاكل المصاحبة للبحث والمنهج الاستقرائي والمنهج الوصفي المتعلق بالدراسة الميدانية قام البحث باختيار الفرضيات .

1. لا تحتوي البيانات المالية على بيانات كافية للتنبؤ بالفشل المالي، 2 . استخدام أساليب التحليل المالي يحد

من التنبؤ في وقت مبكر، وللوصول إلى أهداف البحث قام الباحث بدراسة حالة شركة جوالات البلاستيكية بالسودان، وأشارت نتائج التحليل المالي إلى أنه يعاني من نقص في السيولة وخسائر متتالية .والذي أظهره التحليل المالي للقوائم المالية ، واستخدام أساليب ومؤشرات التحليل المالي مفيدة في التنبؤ بمواقع الخلل قبل حدوثها.

5. دراسة (الكبيسي صلاح مولود عبيد، 2011) بعنوان دور التحليل المالي في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل

المالي ، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبة القانونيين هدفت هذه الدراسة إلى عرض الاتجاهات الحديثة لأساليب التحليل المالي في الكشف عن الانحراف المالي أو غير المالي للوحدة الاقتصادية في وقت مبكر من خلال اعتماد أدوات التحليل المالي وأثر التحليل المالي الذي يسمح بتحديد كفاءة الأداء وفاعليته. من الوحدة الاقتصادية ، وأثرها في تحديد درجة المنافسة وموقع الشركة من المنافسة ، وكذلك أثرها في تحديد درجة المخاطر، وتوقع الفشل المالي ، وتقييم أداء المؤسسات باستخدام التحليل المالي ، على نماذج التمييز الحديثة ، ودراسة العلاقات بين النسب المالية ، مثل نسب السيولة والربحية والرافعة المالية . وخلصت نتائج الدراسة إلى أن النسب المالية تخدم المحلل المالي في تقييم أداء المؤسسات في مجالات الربحية والسيولة ، وكفاءة إدارتها في رسم وتنفيذ سياستها التمويلية والاستثمارية.

6.دراسة (الركابي على خلف والكعبي بثينة راشد 2012) بعنوان التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام

التحليل المالي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 64 هدفت هذه الدراسة إلى بناء إطار متكامل للنسب المالية من خلال تبني مجموعة من النماذج الرياضية التي تمثل إطارا شاملا في عرض أداء المؤسسات والتنبؤ

بالفشل المالي. تقوم شركة العراق للأوراق المالية على فرضية أساسية مفادها أن استخدم النسب المالية من خلال اعتماد نماذج بفشلها المالي. خلصت نتائج الدراسة أن وجود طاقة عاطلة كبيرة جدا في المؤسسات ، وضعف نشاط البحث والتطوير في شركات عينة البحث المتعلقة بتطوير المنتجات وعملية الإنتاج.

7. دراسة (آمال نور ومحمد 2013) بعنوان مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية ، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العراق. هدفت دراسة بعد بيان التدفقات النقدية طريقة مهمة للتحليل المالي في تقييم أداء الوحدات الاقتصادية المختلفة . ويلاحظ أن تطوير واستخدام مؤشرات هذه القائمة كان بطيئا مقارنة بالمؤشرات المالية التقليدية المرتبطة بقوائم الدخل والمركز المالي ، يسعى هذا البحث إلى دراسة العلاقة بين نتائج مؤشرات التحليل المالي لبيان التدفقات النقدية ، مع نتائج مؤشرات التحليل المالي لقوائم الدخل والمركز المالي ومدى التوافق بينهما.

اعتمد البحث على عينة من ثلاث شركات عالمية تعمل في قطاع الصناعة الالكترونية ، وتم تحليل النتائج باستخدام مؤشرات التحليل المالي ، واعتمد على برنامج إحصائي لتحديد الارتباط بين هذه المؤشرات.

8. دراسة (بزام صافية 2014) بعنوان 'استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، بولاية ورقلة، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

استخدم الباحث 17 نسبة مالية وطبقها على 20 شركة جزائرية صغيرة ومتوسطة. وتم ذلك باستخدام تحليل العامل التمييزي، بعد إجراء التحليل تم الوصول إلى نموذج مكون من 4 نسب مالية ليتم تطبيقه في نموذج التنبؤ بفشل الشركات بجودة 90%.

9. دراسة (ذكمة الجموعي وقاسمي 2018) بعنوان التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، الجزائر.

هدفت الدراسة إلى تطوير مفهوم الفشل المالي والمفاهيم المماثلة ، وكذلك التعرف على كيفية تطبيق أدوات التنبؤ بالفشل المالي ، بناء على المؤشرات المالية التي سيتم التحويل إليها بعد تحليل قوائم شركة سوناطراك في الجزائر. حيث اتبع المنهج الاستقرائي في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة واستخدام نموذج Altman ، نموذج

springate، نموذج kida حيث استخدام برنامج Excel لتنفيذ العمليات الحسابية اللازمة، وتم تحليل النتائج وتفسيرها للحكم على موقف الشركة، وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج هي استمرارية الشركة . (جطري)

10. دراسة (عبدون سعاد عبد الله 2021) بعنوان مدى توافق نموذجين Altman و kida في توقعاتها باستمرارية نشاط المؤسسة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة ، مجلة البحوث الأكاديمية العدد 17

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق نموذج Altman ونموذج Kida في توقعاتهما بشأن استمرار نشاط شركة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة خلال الفترة 2012-2015. تم تحليل البيانات التي تم جمعها واستخدمت الطريقة الاستنتاجية في هذه الدراسة .

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها : وجود فرق في التوقعات يصل إلى نسبة قريبة من 67% من النماذج الكمية المستخدمة في توقعاتهم لاستمرارية نشاط الشركة خلال الفترة .

المطلب الثاني : الدراسات الأجنبية

1: donald zulkarnain , hasbullah (2009) , financial ratios , Discriminant analysis and the prediction of corporate distress , journal of money.

هدفت هذه الدراسة إلى تحسين نموذج التنبؤ بفشل الشركات السنغافورية، حيث تكونت العينة من 17 شركة مفلسة وشركة غير مفلسة، كما اعتمدت الدراسة على 64 نسبة مالية كمتغيرات مستقلة للشركات وخاصة من الميزانية العامة وبيان التدفقات النقدية . من خلاله تم الوصول إلى نموذج تنبؤ بنسبة اثنين من هذه النسب المئوية:

X1: التدفق النقدي / مجموع الأصول.

X2: المبيعات / التحصيلات .

2 : danal I.Altman (1968) , financial ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance.

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية المؤشرات المالية في التنبؤ بالفشل المالي لعينة مكونة من 22 شركة صناعية . تم استخدام أسلوب التحليل التمييزي الخطي لدالة، توصلت الدراسة إلى النسب لبتى يمكنها التنبؤ بإفلاس الشركات:

— المبيعات إلى إجمالي الأصول .

— الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الأصول .

— الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الأصول .

— رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول .

وكان النموذج قادرا على التنبؤ بفشل الشركات قبل حصوله بستين 83.

3 : Donald w.Beaver (1966), financial ratios as predictors of failure ,journal of accounting research.

يعتبر بيفر صاحب فكرة وضع نموذج لقياس فشل الشركات حيث اعتمد في بناء نموذج على النسب المالية ، حيث أجريت الدراسة على عينة مكونة من 79 شركة مفلسة و79 شركة غير مفلسة في الفترة ما بين 1954-1964.

كما اعتمد في تحليله على 30 نسبة مالية واستخدم أسلوب التحليل الأحادي بتحليل كل نسبة لخمس سنوات متتالية .

كما اعتمد في تحليل على 30 نسبة مالية واستخدامها أكثر من غيرها في التنبؤ بفشل الشركات :

— التدفق النقدي إلى الدين الكلي .

— صافي الدخل إلى إجمالي الأصول .

— إجمالي الديون إلى الأصول الكلية .

— رأس المال التشغيلي إلى الأصول الكلية .

— نسبة التداول .

كما تتميز الشركات المفلسة بانخفاض مخزونها مقارنة مع الشركات الناجحة . وأفضل النسب الأصول غير سائلة للتنبؤ بفشل الشركات هما نسبة التدفق النقدي إلى إجمالي الخصوم ونسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول .

4 :keener M.H(2013) predicting the financail failure of retail companies in the united states.journal of business and economics research (JBER) 11.8

هدفت دراسة إلى تطبيق نماذج التنبؤ الفشل المالي لشركات صناعة التجزئة الولايات المتحدة الأمريكية، واستخدم الباحث أسلوب التحليل اللوجستي للتنبؤ بالشركات التي من المحتمل أن تفشل خلال فترة 2005_2012

أهم نتائج التي توصل إليها الباحث أن الشركات الأكثر احتمال للفشل المالي هي تلك الشركات التي تميز بنسبة نقدية منخفضة ، وهامش تدفق نقدي منخفض وارتفاع نسبة ديون المساهمين.

5. Muhammad nadeen(2016)TRACY-ANNE DE SILIVA.UMAR NAWAZ KAYANI.

Predicting corporate financial distress for new zealand listed firms using intellectual capital indicators.JOURNAL OF APPLIED BUSINESS 14

تهدف دراسة النسب المالية التقليدية إلى تطوير نموذج يمكن استخدامه للتنبؤ بالضائقة المالية للشركات . ركزت الدراسة على 12 شركة فاشلة و12 شركة ناجحة من بورصة نيوزلندا منذ سنة 2001 .2014. تظهر النتائج أنها أكثر دقة كمتنبئين. تم العثور على أربعة نسب مالية ، وهي الإجمالي IC ، قد زادت من 82% إلى 92% بعد تضمين مؤشرات المبيعات الأصول الثابتة ، المبيعات الأصول المتداولة ، والنسب الحالية وحجم الشركة لتكون عوامل في نماذج التنبؤ المالي لشركات ، من خلال تضمين مؤشرات اتخاذ القرار الاستثماري.

مطلب الثالث : مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة .

__ نلاحظ بأن الدراسات التي أشرنا إليها كانت متنوعة فيما بينها و التي شملت العديد من المؤسسات في أماكن مختلفة و التي مست مختلف القطاعات ،من حيث تناولها لموضوع التحليل المالي في استخدام مؤشرات المالية التي استندت عليها النماذج من أجل التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الاقتصادية

__ من حيث بيئة دراسة: أجريت أغلب الدراسات السابقة على مؤسسات أجنبية إضافة إلى بعض دراسات أجريت في بعض الدول الأردن، عمان ، السودان، العراق، جزائرية و سنغافورية.

__من حيث المنهج المستخدم في معظم الدراسات السابقة استخدمت أسلوب التحليل التمييزي ، انحدار اللوجستي ، ماعدا "دراسة 2011 شريف ،خالد حسن المكاوي، مشرف_باكر إبراهيم الصديق بعنوان دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمنشآت الصناعية" استعملت منهج استنباطي و وصفي ودراسة 2018 دكمة وقاسمي وجديدي استخدمت أسلوب استقرائي.

__ اتفقت الدراسات السابقة على هدف مشترك وهو البحث عن النموذج للتنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية إضافة إلى البحث عن النموذج يتمتع بدقة عالية للتنبؤ بفشل الشركات.

__ أما بالنسبة للعينه الدراسة: كانت متنوعة فالدراسات الأجنبية معظمها كوت عينة من مؤشرات المؤسسات الأجنبية و المحلية على عكس الدراسات العربية التي جلهها كوت عينة من المؤسسات المحلية .

__ وكذلك تميزت الدراسات السابقة عن بعضها البعض من حيث نماذج المستخدمة، ومن حيث عدد ونوع النسب المالية المعتمدة في بناء كل نموذج من هذه النماذج، كدراسة 2014 بزام بعنوان "استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي" كانت الأقرب إلى مجال دراستنا حول استخدام مؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي للشركات الاقتصادية .

__ من خلال استعراض هذه المميزات يتضح لنا أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في موضوعها الرئيسي وهدفها العام، حول أهمية كل نسبة من النسب المالية المساهمة في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي قبل حدوثه ، للفت انتباه أصحاب القرار في المؤسسات و إلى ضرورة توفير بيئة الملائمة لاتخاذ القرارات الصائبة في الوقت المناسب .

__ انفردت هذه الدراسة باستخدام نموذج واحد فقط وهو springate للتنبؤ بالفشل المالي وكذلك اختلفت عن الدراسات السابقة من حيث البيئة التي تنشط فيها المؤسسة ومن حيث حجم المؤسسة باعتبارها مؤسسة صغيرة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي و تطوره التاريخي ، وكذلك أهم المفاهيم المتعلقة بالنسب المالية ، بالإضافة إلى أنواعها، حيث اتضح لنا إن التحليل المالي من أهم الأساليب التي تهدف إلى إلقاء الضوء على واقع المؤسسة الاقتصادية .ولقد تطرقنا إلى مفهوم التنبؤ بالفشل المالي و أسبابه ومراحلها ، وفي النهاية تم التركيز على عرض أهم النماذج للتنبؤ بالفشل المالي و مقارنتها من حيث النسب المالية المستخدمة في بناء هذا النموذج ،بالاعتماد على الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة .

الفصل الثاني:

تحليل الوضعية المالية والتنبؤ بالفشل المالي

تمهيد

بعد أن قدمنا، من الناحية النظرية ، نظرة عامة على تحليل المالي، و استخدام الميزانية الوظيفية وتحليلها عن طريق رؤوس الأموال العاملة و النسب المالية، سنحاول في هذا الفصل إسقاط كل هذا في دراسة التطبيقية للشركة .وسنحاول تحليل النتائج التي تم التوصل إليها بهدف تشخيص وضعيتها المالية ومعرفة ما إذا كانت مهددة بالفشل ، سنطبق أيضا نماذج التنبؤ بفشل الخاصة بهذه المؤسسة لاختبار مدى قدرتها على البقاء و الاستمرارية .

ولهذا قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الإطار النظري لمؤسسة

المبحث الثاني : التحليل باستخدام المؤشرات التوازن المالي

المبحث الثالث : استخدام النسب المالية في بناء نموذج

المبحث الأول: الإطار النظري لمؤسسة

المطلب الأول: تعريف المؤسسة بن هلال

هي شركة ذات المسؤولية المحدودة تأسست في أفريل 2017 وتم تحويلها في سنة 2021 إلى وهران مع بقاء فرعها بعين تموشنت.

عنوان الشركة : 102 مسكن طريق وهران البحيرة الصغيرة ولاية عين تموشنت.

مصدر تمويلها من طرف بنك الزبون.

هي شركة مقاولاتية مختصة في البناء و متعددة النشاطات في جميع مراحلها.

✓ فئة الأولى:قنوات الري.

✓ فئة الثانية : أشغال عمومية.

✓ فئة الثالثة : أشغال البناء .

تقوم الشركة بنشاط كبير ولديها إمكانيات هائلة في بناء المساكن ، كما عملت مع العديد من المنظمات لتحقيق انجازات ، كما تهتم الشركة بانجاز العمل في وقت قياسي وتوفر تقوم عمالة بشرية متخصصة في البناء وكذلك جميع الآلات اللازمة لانجاز المشاريع .

المطلب الثاني : البطاقة الفنية

_ اسم الشركة : بن هلال (ش. ذ.م.م).

_ الشكل القانوني : مؤسسة اقتصادية ذات طابع خدماتي .

_ رأس مال الشركة : 1000000 دينار جزائري.

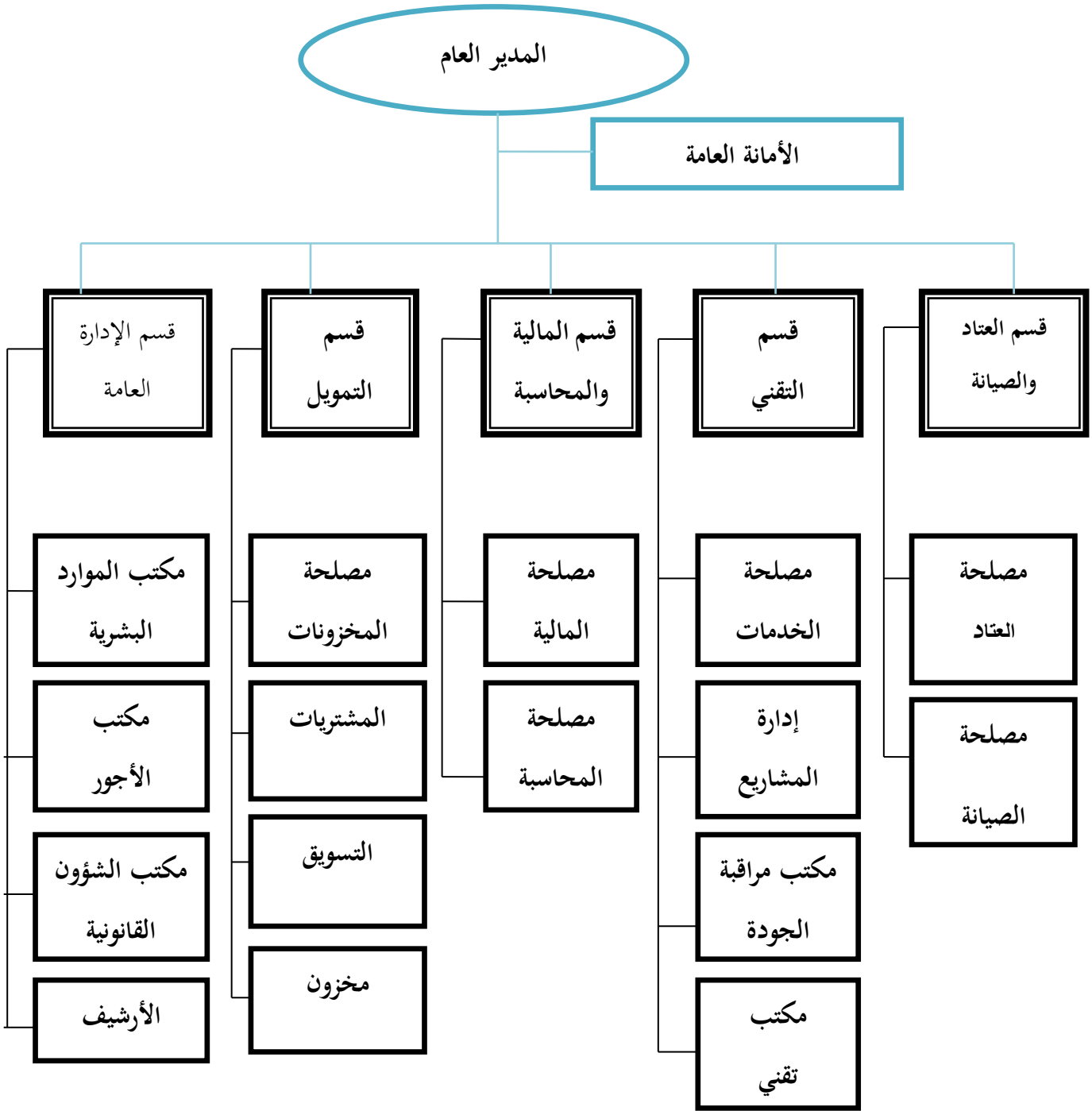
_ عدد العمال : 20 عامل.

_ مقرها الرئيسي : وهران.

_عنوان الشركة :102 سكن ، بحيرة صغيرة

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للمؤسسة بن هلال



المصدر : اعتماد على الوثائق المؤسسة

المبحث الثاني : التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

المطلب الأول : إعداد الميزانية الوظيفية

تساعد القوائم المالية وخاصة قائمة الميزانية في دراسة مؤشرات التوازن المالي لذلك قمنا بغرض الميزانيات المالية للفترة من 2017 إلى 2020

الجدول (1-2): الميزانية الوظيفية جانب الأصول فترة من 2017 إلى 2020

المبالغ 2020	المبالغ 2019	المبالغ 2018	المبالغ 2017	الاستخدامات
3325982	3048484	3048484	3048484	الاستخدامات المستقرة ES
3048484	3048484	3048484	3048484	التثبيتات المادية
277498	00	00	00	التثبيتات المالية
87858563	4580662	40827487	16989172	الاستخدامات الاستغلال Eex
00	19310621	32985860	14587279	المخزونات
86112975	21182950	1192350	00	حسابات الغير
1745588	5316091	6649277	2401893	ضرائب الاجلة
00	00	00	00	الاستخدامات خارج الاستغلال EHex
00	00	00	00	حقوق الاخرى
9887733	10243387	10750235	276266	الاستخدامات الخزينة ET
9887733	10243387	10750235	276266	النقديات قيم الاصلية
101072279	59101533	54626206	20313923	مجموع الاستخدامات

المصدر : من إعداد طالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة خلال سنوات الأربع

الجدول (2.2): الميزانية الوظيفية جانب الخصوم

الموارد	المبالغ 2017	المبالغ 2018	المبالغ 2019	المبالغ 2020
الموارد الدائمة RD	1522216	2213167	(-462184)	27130055
رأس المال	1395216	2086167	(-589184)	27003055
الاهتلاكات	127000	127000	127000	127000
الموارد الاستغلال Rex	109927	29517191	33291417	49903470
موردون	00	29171330	35884698	41596546
الضرائب	109927	345861	00	8306924
موارد خارج الاستغلال RHex	18681780	22895848	23679019	24038754
موارد الاخرى	00	22895848	23679019	24038754
موارد الخزينة RT	00	00	00	00
مساهمة بنكية	00	00	00	00
مجموع الموارد	20313923	54626206	59101533	101072279

المصدر : من إعداد طالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من قبل المؤسسة خلال سنوات الأربع

المطلب الثاني : دراسة رؤوس الأموال العاملة واحتياجاتها

1. دراسة رأس المال العامل:

الجدول (2-3): تغير رأس المال العامل 2017 _ 2020

البيان	2017	2020
--------	------	------

27130055	15222116	الأموال الدائمة RD
3325982	3048484	الاستخدامات المستقرة ES
23804073	(-1526268)	ر م ع

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

_ تحليل نتائج رأس المال العامل لسنة 2017: $FRNG < 0$ حققت المؤسسة رأس المال العامل سالب وهذا يدل على أن المؤسسة كانت في الحالة عجز عن التمويل استثماراتها وباقي احتياجاتها المالية المستقرة عن طريق موردها الدائمة ، فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها لمستوى الذي يتوافق مع مستوى مواردها الدائمة.

_ تحليل نتائج لسنة 2020: $FRNG > 0$ في هذه الحالة رأس المال العامل موجب أي المؤسسة في الحالة توازن مالي ووضعيها بحالة جيدة ، أي أن لها قدرة على تمويل أصولها غير الجارية بواسطة أموالها الدائمة مع تحقيق فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل احتياجات أخرى قصيرة الأجل.

2- دراسة الاحتياجات من رأس المال العامل 2017-2020

الجدول (2-4): الاحتياجات من رأس المال العامل 2017-2020

البيان	2017	2020
الاستخدامات الاستغلال Eex	16989172	87858563
الموارد الاستغلال Rex	109927	49903470
احتياجات لرأس مال العامل للاستغلال BFRex	16879245	37955093
الاستخدامات خارج الاستغلال EHex	00	00
الموارد خارج الاستغلال RHex	(-18681780)	(-24038754)
احتياجات لرأس مال العامل	(-18681780)	(-24038754)

		خارج الاستغلال BFRhex
13916339	(-1802535)	احتياجات رأس المال العامل BFR

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

تحليل نتائج احتياجات رأس المال العامل: نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم احتياجات رأس المال العامل لسنة 2017 سالبة وهذا يعني أن المؤسسة لا توظف أموالها في الأجل قصير ، وهذه الأموال توجد استخدامات قصيرة الأجل تغطيها. أما احتياجات رأس المال العامل لسنة 2020 موجب وهذا يفسر أن احتياجات التمويل لمؤسسة أكبر من مواردها مما يعني أنها سوف تعتمد على موارد مالية طويلة المدى لتمويل احتياجاتها بدل الاعتماد على الموارد المالية قصيرة المدى .

المطلب الثالث: دراسة مستوى الخزينة

الجدول (2-5): الخزينة الصافية 2017-2020

البيان	2017	2020
الاستخدامات الخزينة ET	276266	987733
الموارد الخزينة RT	00	00
مجموع الخزينة TN	276266	987733

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

تحليل نتائج الخزينة : نلاحظ أن الخزينة موجبة في كلا سنتين وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليها استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك، خاصة بالنسبة لسنة 2020.

المبحث الثالث : استخدام النسب المالية في بناء نموذج التنبؤ

المطلب الأول: نسب السيولة والتمويل

سنطرق في هذا المطلب إلى دراسة النسب المالية المختلفة التي تخص المؤسسة:

1. نسبة السيولة العامة

الجدول (2-6): نسبة السيولة العامة 2017_2020

البيان	2017	2020
الأصول الجارية	17265439	97746296
الخصوم الجارية	18791707	73942224
السيولة العامة	%91	132%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

نتائج السيولة العامة: تستخدم هذه نسبة لمقارنة لسيولة الأصول بالاستحقاق لخصوم في الأجل القصير فلو حولت المؤسسة أصولها الجارية إلى سيولة فسوف تغطي كل خصومها الجارية المستحقة وتحقق الفائض .

2. نسبة السيولة الجاهزة

الجدول(2-7) : نسبة السيولة الجاهزة 2017-2020

البيان	2017	2020
--------	------	------

9887733	276266	الأصول المالية الجارية
73942224	18791707	الخصوم الجارية
%13.37	% 1.47	نسبة السيولة الجاهزة

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

نتائج السيولة الجاهزة: تعبر عن مدى تغطية القيم الجاهزة بمفردها لالتزاماتها المؤسسة من ديون قصير الأجل بافتراض أن العناصر الأخرى من الأصول الجارية بطيئة التحول إلى السيولة ، وقد بلغت سنة 2017، ب1% و 2020 ب 13% وهي نسبة منخفضة، لأنه يفترض أن تتراوح ما بين (20% و 30%)، بحيث إذا كانت صغيرة تقع المؤسسة في خطر السيولة ، وإذا كانت كبيرة فتعتبر تجميد لأموال المؤسسة.

3. نسبة التمويل الدائم:

الجدول (2-8): نسبة التمويل الدائم 2017-2020

البيان	2017	2020
الأموال الخاصة	1395216	27003055
خصوم غير الجارية	00	00
الأصول غير جارية	2921484	3198982
نسبة التمويل الدائم	47%	%844

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

نتائج نسبة التمويل الدائم: نلاحظ في سنة 2017 لا يوجد لها قدرة على التمويل الدائم وتكون في حالة تعثر وهذا شيء سلبي يؤثر على نشاط المؤسسة ، أما بالنسبة لسنة 2020 كانت نسبة التمويل أكبر من 100% مما يدل على أن الأموال الدائمة غطت كل احتياجات الأصول غير الجارية ويبقى جزء كفايض استعمل لتمويل الأصول الجارية وهو ما يشكل رأس المال العامل.

4. نسبة الاستقلالية المالية

الجدول (2-9): نسبة الاستقلالية المالية 2017-2020

البيان	2017	2020
الأموال الخاصة	1395216	27003055
مج ديون (خصوم جارية+خصوم غير جارية)	18791707 00	73942224 00
نسبة الاستقلالية المالية	7%	36%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

نسبة الاستقلالية المالية: بلغت في سنة 2017 بقيمة 7% في سنة 2020 كانت 36% وهي نسبة منخفضة جيداً ، مما يدل على أن الديون تشكل نسبة مهمة في الهيكل التمويلي لهذه المؤسسة ، وتواجه صعوبات في اتخاذ القرارات خاصة المالية منها.

المطلب الثاني: نسب الربحية

1. نسبة ربحية الأصول

الجدول (2-10): نسبة ربحية الأصول 2017-2020

البيان	2017	2020
النتيجة الإجمالية	395216	35899163
مجموع الأصول	20186923	100495279
نسبة ربحية الأصول	1%	35%

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

نسبة ربحية الأصول : حققت المؤسسة في سنة 2020 أرباح بنسبة 35% وهي نسبة مقبولة ، مقارنة لسنة 2017 كانت نسبة 1% أي تحولت من وضعية سيئة إلى جيدة.

2. نسبة ربحية الأموال الخاصة

الجدول (2-11): نسبة ربحية الأموال الخاصة

البيان	2017	2020
النتيجة الصافية	395216	27592239
الأموال الخاصة	1395216	27003055
نسبة ربحية الأموال الخاصة	%28	%102

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

نسبة ربحية الأموال الخاصة : نلاحظ أن نسبة ربحية الأموال الخاصة ارتفعت خلال سنة 2020 بنسبة 102 % مقارنة بسنة 2017 بنسبة 28% وهذا ما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح لنا ارتفاع في الأموال الخاصة والنتيجة الصافية للمؤسسة وهذا ما يدل على أنها في مسار جيد، وأن حصة الملاك من النتيجة قد تحسنت.

المطلب الثالث : تطبيق نموذج springate التنبؤ بالفشل المالي

_ حساب نسب النموذج للسنوات الأربع من 2017_2020

الجدول (2-12): نسب نموذج springate

البيان	2017	2018	2019	2020	
رأس المال	(-1526268)	(-835317)	(-3510668)	23804073	X
العامل	20186923	54499206	58974533	100945279	1
مجموع الأصول					
الأرباح قبل	395216	177387	1074098	35899163	X
الفوائد	20186923	54499206	58974533	100945279	2
مجموع الأصول					
الأرباح قبل	395216	177387	1074098	35899163	X

100945279	58974533	54499206	20186923	الضرائب مجموع الخصوم الجارية	3
86141656	19994400	21877989	6982362	صافي المبيعات	X
100945279	58974533	54499206	20186923	مجموع الأصول الثابتة	4

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

الجدول (2-13): نتائج حساب نسب النموذج springate

البيان	2017	2018	2019	2020
X1	(-0.076)	(-0.015)	(-0.059)	0.235
X2	0.020	0.003	0.018	0.355
X3	0.020	0.003	0.018	0.355
X4	0.346	0.401	0.339	0.853
Z	0.114	0.0151	0.126	1.970

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال المؤشر Z لنموذج Springate يتبين لنا أن نسب النموذج منخفضة في سنوات التالية 2017 و 2018 و 2019 أي أنها اقل من 0.862، لذا فإن المؤسسة معرضة لخطر الفشل ، أما في سنة 2020 كانت النسب مرتفعة وهذا يدل على سلامة المركز المالي للمؤسسة وتحسن وضعيتها المالية.

خلاصة :

من خلال الدراسة التطبيقية التي أجريناها في مؤسسة بن هلال المختصة في البناء التي كان هدفها الأساسي هو معرفة التنبؤ بالفشل المالي ، وذلك من خلال تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة باستخدام مجموعة من الأساليب التحليل المالي الحديثة ونماذج التنبؤ المالي ، ويتضمن هذا الفصل أهم الأمور التي تم تناولها في الفصول النظرية على أرض الواقع ، فتطرقنا في المبحث الأول إلى تقديم تعريف شامل للمؤسسة ، بالإضافة إلى بطاقة فنية ، كما تطرقنا إلى الهيكل التنظيمي لمصلحة المالية والمحاسبية أما بالنسبة للمبحث الثاني قمنا بدراسة الوضعية المالية للمؤسسة من خلال عرض الميزانية الوظيفية لسنوات 2017،2018،2019،2020، قمنا بتطبيق أساليب التحليل المالي من مؤشرات التوازن المالي أما في المبحث الثالث قمنا باستخدام النسب المالية في بناء نموذج للتنبؤ بالفشل المالي .

خاتمة عامة

خاتمة عامة

تناولنا من خلال هذه الدراسة إلى أهمية التحليل المالي في المؤسسة من خلال ما جاء به من إضافات كبيرة ومهمة لمؤسسات الاقتصادية لأنه يحتوي على مؤشرات ونسب المالية من شأنها تقدير الوضعية المالية، يمكن استخدامها لغرض التوسع أو سداد مختلف الالتزامات وتحديد نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

لذلك لا بد على المؤسسة أن تقوم بصفة دورية بتشخيص لوضعيتها من اجل معرفة حالتها ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة ، كما لا بد على المؤسسة أن تجعل التنبؤ جزء من حياتها اليومية على اعتبار انه المرآة العاكسة لما سيحدث لها في المستقبل ، وذلك اعتمادا على التحليل المالي الذي لعب دور كبير في بناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية.

النتائج:

من خلال اختبار فرضيات دراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

— يعتبر التحليل المالي وسيلة فعالة وأداة لاتخاذ القرار، لأنه يساعد المحلل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها وظروف التي تمر بها المؤسسة.

— توجد مجموعة من المؤشرات و النسب المالية التي يمكن الاسترشاد بها لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة مسبقا قبل الوصول إلى مرحلة الفشل المالي .

— تم استعراض أهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي و أكثرها شيوعا لكشف مدى فعالية أداة المؤسسة و قدرتها على الاستمرارية.

— القوائم المالية المعدة من قبل المؤسسة محل الدراسة الميدانية تسمح بالقيام بعملية التحليل لنا معرفة مصادر السيولة.

— حسب نموذج sepringate فالمؤسسة في وضعية مالية حرجة في سنة 2017 ثم تحسنت خلال سنة 2020 والتنبؤ بعدم تعرضها لخطر الفشل المالي في المستقبل القريب.

— المؤسسة الميدانية لا تلجأ إلى الاقتراض لتسديد ديونها بل تسدد عن طريق ما تحققه من مردودية و كذا ما تحصله من أقساط التي يسدها زبائننها.

التوصيات :

- _ ضرورة الاعتماد المؤسسة على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالفشل المالي .
- لابد من إيجاد نسب مالية سهلة لكي لا تكون صعبة عن حساب نماذج التنبؤ بالفشل .
- _ يجب على كافة أصحاب المصالح من داخل أو خارج المؤسسة (مسيرين ،مستثمرين ،مقرضين) استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي فهي تعطي صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة و تساعد في عملية اتخاذ القرارات.
- _ ننصح المؤسسة بزيادة استثماراتها المالية.
- _ ضرورة استخدام نموذج sepringate في التنبؤ للفشل المالي كونه أثبت نجاحه ولكن بدرجة ثقة متدنية كمؤشر للتنبؤ بالفشل المالي، بالإضافة إلى استخدام نموذج آخر من نماذج الفشل المالي لإجراء التأكد من الناتج.
- _ توعية وإرشاد الإدارات والماليين إلى أهمية النسب المالية والفشل المالي والتنبؤ به من اثر على مستقبل مؤسسة وإمكانيتها استمرارها.

أفاق الدراسة:

- _ دور تحليل القوائم المالية في التنبؤ بالفشل المالي .
- _ مدى فعالية مؤشرات النسب المالية في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة .
- _ مدى أهمية نماذج التنبؤ بالفشل المالي في تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرارية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

muhammad nadeem (2016). استخدام مؤشرات رأس المال . نيوزيلندا : مجلة الابحاث الاعمال

التطبيقية

إدريس الرشيد. (2005). دور التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات . رسالة ماجستير.

اسلام نواف عبد المومني. (2011). تطوير نموذج للتنبؤ بالفشل المالي . عمان : كلية الاعمال جامعة عربية.

الدكتور محمود عزت اللحام. دور التحليل المالي في تحديد مسار المؤسسة الاقتصادية. المدينة المنورة - السعودية.

بلعور سليمان.. التسيير المالي . الجزائر : جامعة غرداية.

جهاد حمدي إسماعيل مطر. (2010). نموذج للتنبؤ بتعثر المؤسسات المصرفية في فلسطين. غزة : كلية التجارة

الجامعة الاسلامية.

خالد زبدة. (2013). التنبؤ بالفشل المالي باستخدام مؤشرات المالية . فلسطين: جامعة قدس مفتوحة.

زغيب مليكة ، بوشنفير ميلود. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات

الجامعية.

سارة شباني. (2016). دور محافظ حسابات في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسة الاقتصادية. ام البواقي: جامعة

العربي بن المهدي.

شريف خالد. (2011). دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمنشأة الصناعية. رسالة ماجستير.

طارق طه. (200). إدارة البنوك في بيئة العولمة والانترنت.

طاهر موسي عطية - منى محمد إبراهيم. (2005). الادارة المالية والاستثمار. عمان: دار وائل للنشر.

عاطف وليد أندراوس. (2007). التمويل والادارة المالية للمؤسسات. الاسكندرية: دار الفكر الجامعي.

علي يوسف. (2013). المدخل العاصر للتحليل المالي للاسواق المالية. دمشق: المركز العربي للتعريب والترجمة و

التأليف.

عمير عبد القادر ، علالي محمد. (2016-2017). دور التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.

فهيم مصطفى الشيخ. (2008). التحليل المالي. فلسطين: طبعة الاولى.

كريمة بوصوف. (2019). قياس التنبؤ بخطر الافلاس في المؤسسة الاقتصادية . سكيكدة 20 اوت 1955.

مبارك لسوس. (2012). التسيير المالي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

مصطفى شارف جطري. استخدام نماذج كمية في التنبؤ بالفشل المالي . ليبيا: كلية اقتصاد جامعة زاوية.

مطر ، محمد. (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. عمان: الطبعة الاولى ، دار وائل النشر و التوزيع الاردن.

ناصر دادي عدون. (1999). تقنيات مراقبة التسيير التحليل المالي. الجزائر: دار الحمدي العامة.

. دراسة (مطر محمد، 2001) بعنوان طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن، مجلة البصائر ، جامعة البترا ،، مجلد،4 العدد1. هلا بسام عبد الله الغصين. (2004). استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر الشركات. العر.

دراسة (إدريس رشيد حسن محمد، 2005) بعنوان دور التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات، جامعة السودان العلوم التكنولوجيا اق: الجامعة الاسلامية بغزة.

وحيد محمود رمو سيف عبد الرزاق محمد الوتار. (2010). استخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعي. العراق: جامعة الموصل.

.دراسة(سلام نواف عبد المومني 2011) بعنوان تطوير النموذج لتنبؤ بالفشل المالي باستخدام المؤشرات المالية وغير المالية، المحاسبة، عمان :كلية الأعمال – جامعة عمان العربية.

.دراسة (شريف خالد حسن مكاوي 2011) بعنوان دور التحليل المالي في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات الصناعية،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

دراسة (الكبيسي صلاح مولود عبيد، 2011) بعنوان دور التحليل المالي في تقويم الأداء والتنبؤ بالفشل المالي، بحث مقدم إلى هيئة الأمناء في المعهد العربي للمحاسبة القانونيين.

دراسة (الركابي على خلف والكعبي بثينة راشد 2012) بعنوان التنبؤ بالفشل المالي للشركات باستخدام التحليل المالي في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد العدد 64.

دراسة (آمال نور ومحمد 2013) بعنوان مدى تناغم أدوات التحليل المالي مع المحتوى المعلومات لقائمة التدفقات النقدية، دراسة تحليلية بالاعتماد على بيانات عدد من الشركات العالمية، مجلة كلية بغداد العلوم الاقتصادية الجامعة، العراق.

دراسة (بزام صافية 2014) بعنوان استخدام المؤشرات المالية للتنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بولاية ورقلة، رسالة ماجستير جامعة قاصدي مرباح كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.

دراسة (دكمة الجموعي وقاسمي 2018) بعنوان التنبؤ بالفشل المالي من خلال دراسة الوضعية المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد لخضر بالوادي، الجزائر.

دراسة (عبدون سعاد عبد الله 2021) بعنوان مدى توافق نموذجين Altman و kida في توقعاتها باستمرارية نشاط المؤسسة الإنماء للاستثمارات المالية القابضة، مجلة البحوث الأكاديمية العدد 17.

بالغة الأجنبية :

Donald w.Beaver (1966), financial ratios as predictors of failure ,journal of accounting research.

danal l.Altman (1968) , financail ratios, discriminant analysis and the prediction of corporate bankruptcy, the journal of finance.

donald zulkarnain , hasbullah (2009) , financial ratios , Disccriminant analysis and the prediction of corporate distress , journal of money

keener M.H(2013) predicting the financial failure of retail companies in the united states.journal of business and economics research (JBER) 11.8

.Muhammad nadeen(2016)TRACY-ANNE DE SILIVA.UMAR NAWAZ KAYANI. Predicting corporate financial distress for new zealand listed firms using intellectual capital indicators.JOURNAL OF APPLIED BUSINESS 14

قائمة الملاحق

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissement, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS)				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	3,048,484	127,000	2,921,484	
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	3,048,484	127,000	2,921,484	
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours	14,587,279		14,587,279	
Créances et emplois assimilés				
Clients				
Autres débiteurs				
Impôts & assimilés	2,401,893		2,401,893	
Autres actifs courants et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilées				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	276,266		276,266	
TOTAL ACTIF COURANT	17,265,439		17,265,439	
TOTAL GENERAL ACTIF	20,313,923	127,000	20,186,923	

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissement, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS)				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	3 048 484	127 000	2 921 484	2 921
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 048 484	127 000	2 921 484	2 921
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours	32 985 860		32 985 860	14 587
Créances et emplois assimilés				
Clients	1 192 350		1 192 350	
Autres débiteurs				
Impôts & assimilés	6 849 277		6 849 277	2 401
Autres actifs courants et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	10 750 235		10 750 235	278
TOTAL ACTIF COURANT	51 577 722		51 577 722	17 265
TOTAL GENERAL ACTIF	54 826 206	127 000	54 499 206	20 186

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N		N+1	
	Montants Bruts	Amortissement, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS)				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres Immobilisations corporelles	3 048 484	127 000	2 921 484	2 921 484
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 048 484	127 000	2 921 484	2 921 484
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours	19 310 621		19 310 621	32 965 860
Créances et emplois assimilés				
Clients	21 182 950		21 182 950	1 192 350
Autres débiteurs				
Impôts & assimilés	5 316 091		5 316 091	8 649 277
Autres actifs courants et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	10 243 387		10 243 387	10 750 236
TOTAL ACTIF COURANT	66 053 049		66 053 049	51 577 723
TOTAL GENERAL ACTIF	69 101 533	127 000	66 974 533	54 493 206

Exercice clos le 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

Série G, n°2 (2010)

ACTIF	N			N - 1
	Montants Bruts	Amortissement, provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS)				
Ecart d'acquisition - goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	3 048 484	127 000	2 921 484	2 921 484
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours				
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence - entreprises associées				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	277 498		277 498	
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	3 325 982	127 000	3 198 982	2 921 484
ACTIFS COURANTS				
Stocks et en cours				34 987 339
Créances et emplois assimilés				
Clients	66 112 975		66 112 975	1 192 350
Autres débiteurs				
Impôts & assimilés	1 745 588		1 745 588	7 036 691
Autres actifs courants et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	9 887 733		9 887 733	10 243 387
TOTAL ACTIF COURANT	97 746 296		97 746 296	53 459 767
TOTAL GENERAL ACTIF	101 072 279	127 000	100 945 279	56 381 252

Exercice clos le 31/12/2017

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant Net N	Montant Net N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)	1,000,000	
Capital non appelé		
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		
Ecart de reévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	395,216	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes de liaison des établissements et sociétés en participation		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	1,395,216	
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés		
Impôts	109,927	
Autres dettes	18,681,780	
Trésorerie Passif		
TOTAL III	18,791,707	
TOTAL PASSIF (I+II+III)	20,186,923	

B I L A N (PASSIF)

PASSIF	Montant Net N	Montant Net N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)	1 000 000	1 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	1 337 470	304 317
Autres capitaux propres - Report à nouveau	-251 303	
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	2 086 167	1 304 317
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	29 171 330	
Impôts	345 861	195 582
Autres dettes	22 895 848	18 687 024
Tresorerie Passif		
TOTAL III	52 413 040	18 882 606
TOTAL PASSIF (I+II+III)	54 499 206	20 186 923

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

PASSIF	Montant Net N	Montant Net N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)		
Capital non appelé	1 000 000	1 000 000
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-1 589 164	1 337 470
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-251 300
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	-589 164	2 089 167
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	33 291 417	29 171 330
Impôts		345 861
Autres dettes	23 679 019	22 895 848
Trésorerie Passif		
TOTAL III	56 970 436	52 413 040
TOTAL PASSIF (I+II+III)	56 381 272	54 499 208

Exercice 2024		
BILAN (PASSIF)		
PASSIF	Montant Net N	Montant Net N-1
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis (ou comptes de l'exploitant)	1 000 000	1 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - (Réserves consolidées (1))		
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)	27 582 239	-1 589 184
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	-1 589 184	
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Comptes de liaisons des établissements et sociétés en participation		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	27 003 055	-589 184
PASSIFS NON COURANTS		
Emprunts et dettes financières		
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II		
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	41 596 546	33 291 417
Impôts	8 306 924	
Autres dettes	24 038 754	23 679 019
Trésorerie Passif	73 942 224	56 970 436
TOTAL III	147 884 450	114 940 882
TOTAL PASSIF (I+II+III)	174 887 505	114 351 698

Exercice du

01/05/2017

au

31/12/2017

COMPTÉ DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux		6,882,362		
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes		6,882,362		
Production stockée ou destockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		6,882,362		
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	4,750,000			
Autres approvisionnement				
Variations des stocks				
Achats d'intrants et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparation et maintenance	88,697			
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité	11,380			
Déplacement, missions et réceptions				
Autres services	362,368			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	5,190,426			
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I - II)		1,791,937		
Charges du personnel	1,160,244			
Impôts et taxes et versements assimilés	105,477			

Perles de vente	127,000		
Reçus en partie de valeur et procédures			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		395,216	
Produits financiers			
Charges financières			
VI - RESULTAT FINANCIER			
VII - RESULTAT ORDINAIRE		395,216	
Éléments extra-ordinaires (produits) (*)			
Éléments extra-ordinaires (charges) (*)			
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Impôts exigibles sur résultats			
Impôts d'écarts temporaires sur résultats			
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		395,216	

(*) A déduire ou à ajouter à gauche

COMPTÉ DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux		21 877 989		
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes		21 877 989		
Production stockée ou destockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		21 877 989		
Achats de marchandises vendues				
Matières premières				
Autres approvisionnement				
Variations des stocks	18 005 585			
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparation et maintenance				
Primes d'assurances	6 134			
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	15 000			
Publicité				
Déplacement, missions et réceptions				
Autres services	28 671			
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	18 055 290			
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)		3 822 699		
Charges du personnel	1 747 809			
Impôts et taxes et versements assimilés	323 355			

Provisions			
Pertes de valeur			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL			1 748 535
Produits financiers			
Charges financières	10 685		
VI - RESULTAT FINANCIER	10 665		
VII - RESULTAT ORDINAIRE			1 737 870
Eléments extraordinaires (produits) (*)			
Eléments extraordinaires (charges) (*)			
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Impôts exigibles sur résultats	400 400		
Impôts différés (variations) sur résultats			
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE			1 337 470

(*) A détailler sur état annexe à joindre



07/11/2019

SARL BANDU HILLAL CONSTRUCTION
 Entreprise Travaux de Bâtiment
 Tous Corps d'Etat
 791, Zone NIO Tranche B Cité 476 Logis Hay Zéoune
 Al-Jouf - Ténouchent R.C N° : 4800-0842999/017
 Tél : 0652.95.70.08

Exercice du 01/01/2019 au 31/12/2019

COMPTE DE RESULTAT

Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Prestations de services				
Vente de travaux		19 994 400		21 877 989
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés				
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes		19 994 400		21 877 989
Production stockée ou destockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation				
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		19 994 400		21 877 989
Achats de marchandises vendues				
Matières premières	3 324 999			
Autres approvisionnement				
Variations des stocks	13 875 239		18 005 585	
Achats d'études et de prestations de services				
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats				
Sous-traitance générale				
Locations				
Entretien, réparation et maintenance	163 338			
Primes d'assurances			8 134	
Personnel extérieur à l'entreprise				
Rémunération d'intermédiaires et honoraires	19 532		18 000	
Publicité				
Déplacement, missions et réceptions				
Autres services			28 571	
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs				
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE	17 183 106		18 065 290	
III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		2 811 292		3 822 85
Charges du personnel	1 733 938		1 747 809	
			323 355	

Provisions			
Pertes de valeur			
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V - RESULTAT OPERATIONNEL		1 075 854	1 748 535
Produits financiers			
Charges financières	1 757		10 665
VI - RESULTAT FINANCIER	1 757		10 665
VII - RESULTAT ORDINAIRE		1 074 098	1 737 870
Eléments extraordinaires (produits)			
Eléments extraordinaires (charges) (*)			
VIII - RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
Impôts exigibles sur résultats	247 388		400 400
Impôts différés (variations) sur résultats			
IX - RESULTAT NET DE L'EXERCICE		826 710	1 337 470

(*) A détailler sur état annexe à joindre



Rubriques	N		N - 1	
	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)	DEBIT (en Dinars)	CREDIT (en Dinars)
Ventes de marchandises				
Produits fabriqués				
Prestations de services		85 141 856		1 654 400
Vente de travaux				
Produits annexes				
Rabais, remises, ristournes accordés		85 141 856		1 654 400
Chiffre d'affaire net des Rabais, remises, ristournes				
Production stockée ou destockée				
Production immobilisée				
Subventions d'exploitation		85 141 856		1 654 400
I - PRODUCTION DE L'EXERCICE				
Achats de marchandises vendues	41 034 839		1 323 520	
Matières premières				
Autres approvisionnement				
Variations des stocks				
Achats d'études et de prestations de services	9 683	60		
Autres consommations				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	6 979 100			
Sous-traitance générale				
Locations			163 338	
Entretien, réparation et maintenance				
Primes d'assurances				
Personnel extérieur à l'entreprise			19 532	
Rémunération d'intermédiaires et honoraires				
Publicité				
Déplacement, missions et réceptions	18 829	62		
Autres services				
Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	48 042 250		1 508 390	
II - CONSOMMATIONS DE L'EXERCICE		38 069 405		148 0
III - VALEUR AJOUTÉE D'EXPLOITATION (I-II)	2 054 369	63	1 733 938	
Charges du personnel	123 491	611		
Impôts et taxes et versements assimilés				



Dotations aux amortissements